موجز قطري
الكويت

الأطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية

مكافحة الفساد

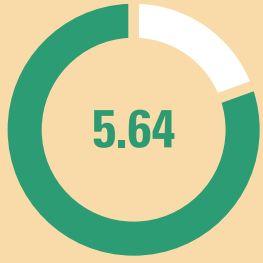

قوي

قوي 5.64 قوي جداً 6.05

ضعيف جداً ضعيف ابتدائي متوسط متطوّر قوي قوي جداً

المكونات	2020	2025
مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين	5.83	▼ 5.25
مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام	7.00	▼ 5.25
الميزانية والنفقات العامة	7.00	◄ 7.00
الحكومة الرقمية	7.00	◄ 7.00
الحكومة المفتوحة والشفافية	5.25	◄ 5.25
معايير المشتريات العامة	5.44	▲ 6.13

المكونات

2020 2025

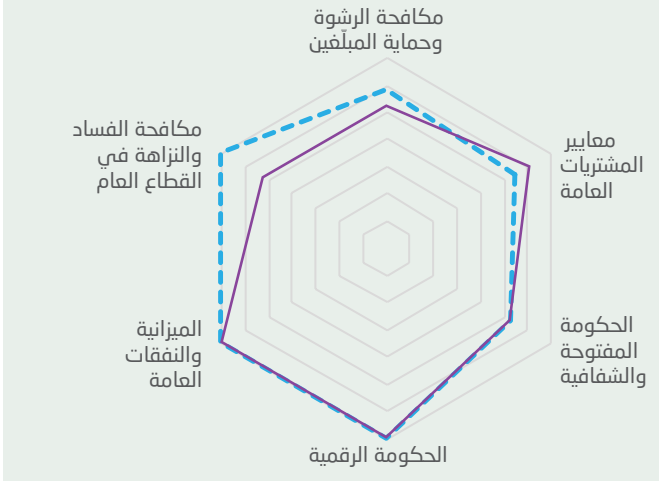

العناصر

2020 2025

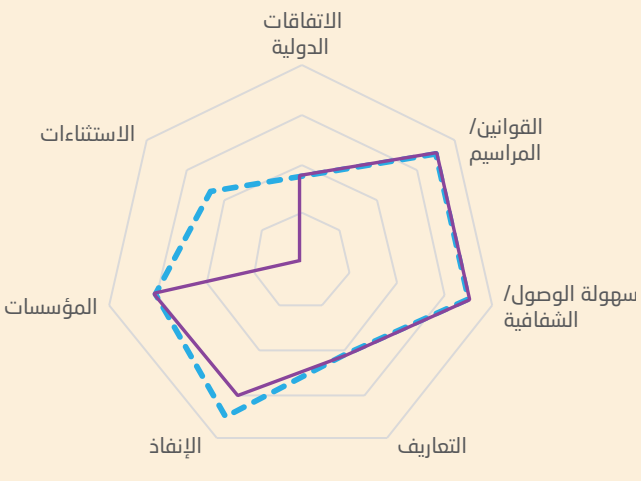

جرى إعداد هذا الملف الوطني بناءً على الإطار القانوني والتنظيمي الساري في كانون الأول/ديسمبر 2025.

أجري تقييم مكافحة الفساد تحت المظلة الأوسع لمشروع الأُطر التشريعية لبيئة الأعمال في البلدان العربية، وعلى أساس مجموعة من المؤشرات المصنفة ضمن ستة مكونات أساسية: مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام، ومكافحة الرشوة وحماية المبلّغين، والميزانية والنفقات العامة، والحكومة الرقمية، والحكومة المفتوحة والشفافية، ومعايير المشتريات العامة.

في هذه الوثيقة لمحة وتحليل على أساس التقييم المذكور ومؤشراته من حيث ما تنطبق على حالة الكويت. وفيها أيضاً استعراض للقوانين والأنظمة التي تحكم مختلف أبعاد مكافحة الفساد، على أساس المكونات الستة للتقييم.

أصدرت الكويت مجموعة من القوانين لمكافحة الفساد، تشمل قانون العقوبات (القانون رقم 16 لعام 1960، كما تم تعديله)، وقانون حماية الأموال العامة (رقم 1 لعام 1993، كما تم تعديله)، وقانون إنشاء هيئة مكافحة الفساد العامة (القانون رقم 2 لعام 2016)، وقانون المشتريات العامة (رقم 49 لعام 2016). وعلى الصعيد الدولي، وقعت الكويت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في كانون الأول/ديسمبر 2003 وصادقت عليها في شباط/فبراير 2007.

كما أصدرت الكويت قانون منع تضارب المصالح (رقم 1 لعام 2023) ولوائحه التنفيذية. ويعالج هذا القانون صراحة تضارب المصالح في المناصب العامة، ويعاملها كشكل من أشكال الفساد الإداري. ويضمن قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (رقم 12 لعام 2020) وصول الجمهور إلى الوثائق والقرارات الحكومية.

مكافحة الفساد والنزاهة في القطاع العام

الهدف من مكون التقييم هذا هو تبيّن الإطار القانوني المعتمد لدى البلد لمنع الفساد في القطاع العام، والتصدي له إذا وقع. ويشمل تعريف الفساد والممارسات المتصلة به في القانون، ووجود اتفاقيات إقليمية ودولية في هذا الصدد، وآليات التنفيذ والرقابة الرئيسية، ونظام العقوبات والإعفاءات المشروطة حيثما تنطبق.

تحدد التشريعات الكويتية الجرائم الأساسية التي تعدّ أشكالاً للفساد. ووفقاً للمواد 35-40 من قانون العقوبات، يصنف كلٌّ من الرشوة وإساءة استخدام النفوذ كأفعال جنائية. ويوسع القانون رقم 2 لعام 2016 الخاص بمكافحة الفساد، والمعدّل في عام 2025، التعريف القانوني للفساد بموجب المادة 22، ليشمل اختلاس الأموال العامة، وإساءة استخدام السلطة للحصول على مزايا من عقود الشراء، والإثراء غير المشروع، والتهرب الضريبي، وعرقلة عمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد. وينص قانون العقوبات وقانون مكافحة الفساد وقانون منع تضارب المصالح على عقوبات مالية وأحكام بالسجن على هذه الجرائم.

علاوة على ذلك، تصنف المادة 14 من القانون رقم 1 لعام 2023 صراحة تضارب المصالح كجريمة فساد، وتقدم المادة 1 من نفس القانون تعريفاً مفصلاً لمفهوم تضارب المصالح ونطاق حظره.

وتحدد المادتان 3 و4 من قانون مكافحة الفساد الإطار المؤسسي، إذ تنصان على إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، المكلفة بتعزيز مبادئ الشفافية والنزاهة في المعاملات الحكومية. وتنيط المادة 5 بالهيئة اكتشاف جرائم الفساد والانتهاكات المالية والإدارية، والتحقيق فيها وتتبعها.

ويتضمن التشريع الكويتي أيضاً أحكاماً تشجع التعاون مع هيئات التنفيذ. وتنص المادة 115 من قانون العقوبات على إعطاء الجناة أو الشركاء حصانة من العقاب إذا أبلغوا السلطات طوعاً عن جريمة الرشوة. وتنص المادة 44 من قانون مكافحة الفساد على أن الأفراد المتورطين في اتفاق جنائي لارتكاب أي من الجرائم المدرجة في المادة 22 قد يعفون من العقوبة إذا أبلغوا السلطة المختصة طوعاً عن الاتفاق قبل تنفيذ الجريمة.

مكافحة الرشوة وحماية المبلّغين

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني المعتمد في الكويت لمنع الرشوة وما يتصل بها من ممارسات، واكتشافها ومعاقبة مرتكبيها، وتدابير حماية الأشخاص الذين يبلّغون عن مثل هذه السلوكيات. ويتناول تعريف الرشوة والجرائم المرتبطة بها في التشريع الوطني، ووجود الاتفاقيات الإقليمية والدولية ذات الصلة، والآليات الرئيسية للتحقيق والرقابة، والعقوبات والتدابير التصحيحية المعمول بها، والسياسات لتعزيز السلوك الأخلاقي والمناهض للرشوة، ووجود أنظمة لحماية المبلغين عن المخالفات وقنوات للإبلاغ، ومدى سهولة الوصول إلى هذه الأنظمة والقنوات.

يعتبر التشريع الكويتي الرشوة جريمة أساسية من جرائم الفساد. وتجرّم المواد 35-40 من قانون العقوبات المعدّل (القانون رقم 31/1970) رشوة المسؤولين العموميين، وتفرض عقوبات على الموظفين العموميين الذين يسيئون استخدام مناصبهم الرسمية لتحقيق مكاسب شخصية.

كما اعتمدت الكويت صكوكاً إقليمية ودولية رئيسية ذات صلة بجهود مكافحة الرشوة، فوقعت وصادقت على كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

على المستوى الوطني، تسند المادة 5 من القانون رقم 2 لعام 2016 وتعديلاته اللاحقة إلى الهيئة العامة لمكافحة الفساد عدة مسؤوليات، منها الكشف عن جرائم الفساد ورصد ارتكابها وتتبع مرتكبيها؛ والكشف عن الأفعال والحوادث والانتهاكات المتعلقة بالفساد المالي والإداري؛ وتطوير ومتابعة تنفيذ استراتيجية وطنية شاملة للنزاهة والشفافية ومكافحة الفساد بالتنسيق مع الجهات المختصة؛ والعمل مع وسائل الإعلام لتوعية الجمهور بمخاطر وآثار الفساد، ولا سيما الرشوة، والوسائل لمنعه ومكافحته.

ويقدم الإطار القانوني الحماية للمبلغين عن المخالفات. وتنص المواد 37-43 من القانون رقم 2 لعام 2016، كما تم تعديله، على نظام حماية يشمل الالتزام بالحفاظ على سرية هوية المبلغين عن المخالفات ومعلوماتهم الشخصية. وتمنح الحماية من تاريخ تقديم البلاغ، ويحظر على الهيئة العامة لمكافحة الفساد الكشف عن هوية المبلغين أو معلومات عنهم إلا إذا كان الإفصاح مطلوباً بموجب الإجراءات القضائية، أو بناءً على موافقة مكتوبة مسبقة من المبلغين.

وقد عززت التشريعات الحديثة هذه الضمانات بشكل أكبر، خاصة في ما يتعلق بتضارب المصالح. وتنصّ المواد 12-14 من القانون رقم 1 لعام 2023 على أن المبلغين عن تضارب المصالح يعتبرون مخبرين محميين، على غرار الحماية الممنوحة بموجب القانون رقم 2 لعام 2016، بما في ذلك أحكام الإفصاح عن الأصول والالتزامات. ووفقاً للظروف في كل حالة، قد تشمل الحماية أزواج المبلغين أو أقاربهم أو أفراداً آخرين مرتبطين بهم ارتباطاً وثيقاً. وتبدأ الحماية من تاريخ تقديم الإبلاغ، أو الإدلاء بالشهادة، أو طلب الرأي الخبير، وتستمر إلى أن تزول الأسباب التي استوجبتها. ولا يمكن منح الحماية أو سحبها إلا بقرار مبرر أو بناءً على طلب كتابي من المستفيد.

وتعمل الهيئة العامة لمكافحة الفساد كهيئة وطنية مسؤولة عن استقبال ومعالجة ومتابعة تقارير المبلغين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالرشاوى. وأنشئت مسارات متعددة للتبليغ لتسهيل تقديم الشكاوى وجعله أكثر أماناً.

ولا تحدد التشريعات بصراحة منهجية موحدة ومخصصة لتقييم المخاطر المرتبطة بالرشوة. وتعالج هذه التقييمات في الممارسة ضمن إطار سياسة مكافحة الفساد الأوسع والعمل التشغيلي للسلطات المختصة.

الميزانية والنفقات العامة

يتناول مكون التقييم هذا المعايير والآليات المعمول بها لتنظيم الميزانية والنفقات العامة والإشراف عليها، بما في ذلك وجود معايير قانونية للمراقبة والتدقيق، وإمكانية الوصول إلى معلومات الميزانية لأصحاب المصلحة.

ينص القانون رقم 30 لعام 1964 على أن ديوان المحاسبة هو المؤسسة العليا للتدقيق في الكويت. وبموجب المادتين 2 و5، يكلف الديوان بالتدقيق في جميع الهيئات والمؤسسات العامة المرتبطة بالدولة، بما في ذلك الشركات التي تمتلك الدولة معظم الحصص فيها.

وتنشر الميزانية السنوية للكويت، بما في ذلك الإيرادات والنفقات والعجز، في الجريدة الرسمية، ما يتيح المعلومات الأساسية للميزانية للجمهور.

وتشير عدة مواد من القانون رقم 2 لعام 2016 إلى مبدأ الشفافية.

ولا تتضمن التشريعات الحالية تعريفاً قانونياً واضحاً للشفافية، ولا تضع إطاراً مخصصاً لإصدار وثائق مبسطة للميزانية، مثل بيان ما قبل الميزانية أو نسخة يسهل على الجمهور فهمها من الميزانية.

الحكومة الرقمية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني للحكومة الرقمية، بما في ذلك حماية الخصوصية وأمن البيانات، والوصول إلى البيانات الحكومية.

وقد اعتمدت الكويت عدة إجراءات تساهم في حماية المعلومات الشخصية وتنظيم المعاملات الرقمية. وتحفظ خصوصية البيانات بموجب عدة أدوات قانونية، أبرزها قانون التجارة الإلكترونية (رقم 20 لعام 2014) والقرار الإداري رقم 26 لعام 2024 بشأن تنظيم حماية البيانات، الذي اشتمل على لائحة شاملة لحماية خصوصية البيانات. وتنطبق اللائحة، بالدرجة الأولى، على مزودي خدمات الاتصالات والقطاعات ذات الصلة التي تجمع أو تعالج أو تخزن البيانات الشخصية، وتضع قواعد تحكم التعامل القانوني مع هذه البيانات وأمنها وسريتها.

ويعزز قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (رقم 12 لعام 2020) حماية البيانات من خلال الفصل الخامس، الذي يضع أحكاماً لحماية المعلومات. ويحظر الكشف عن هذه المعلومات في الحالات التي تقتضي فيها المصلحة العامة الحفاظ على السرية، وخاصة في المسائل المتعلقة بالأمن القومي، أو الخصوصية، أو حماية البيانات الشخصية، أو حسن سير العدالة.

ويحظر قانون التجارة الإلكترونية تحديداً الإفصاح عن البيانات الشخصية أو المالية أو الصحية للفرد من دون موافقته الصريحة. وتتضمن لائحة حماية البيانات إرشاداتٍ تحدد لكل من القطاعين العام والخاص متطلبات التخزين الآمن ومعالجة البيانات الشخصية.

ولم تعتمد الكويت حتى الآن قانوناً مخصصاً لحماية البيانات الشخصية في مختلف القطاعات، ينطبق على جميع الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين.

الحكومة المفتوحة والشفافية

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني لتعزيز الشفافية والحكومة المفتوحة. ويتناول مدى تجسيد المبادئ المرتبطة بالشفافية، مثل حق الجمهور في الوصول إلى المعلومات، والتزامات الإفصاح، والآليات التي تمكن من الرقابة العامة، في التشريعات، فضلاً عن دور المؤسسات المسؤولة عن متابعة الامتثال لها.

لا تتضمن التشريعات الوطنية إشارة صريحة إلى الشفافية؛ إلا أن هذا المفهوم يرسخ من خلال أطر قانونية متنوعة.

تأسست نزاهة، وهي هيئة مكافحة الفساد في الكويت، بموجب القانون رقم 2 لعام 2016. والهيئة مكلفة بالتحقيق والمقاضاة والمعاقبة على الفساد وممارسات عدم الشفافية في القطاع العام.

ويدعم القانون رقم 12 لعام 2020 الشفافية من خلال منح الأفراد حق الحصول على المعلومات ويطلب من السلطات العامة تسهيل الوصول إلى المعلومات ونشر المعلومات المتاحة عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى ذلك، يعزز القرار الوزاري رقم 194 لعام 2025 الشفافية المالية من خلال اشتراط إجراء معاملات العقارات عبر التحويلات البنكية أو الشيكات المعتمدة، وذلك للحد من المعاملات النقدية توخياً لمكافحة غسل الأموال.

وإقرار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هو الالتزام الدولي الأساسي للكويت بوضع سياسات تشجع الشفافية.

معايير المشتريات العامة

يستعرض مكون التقييم هذا الإطار القانوني الذي ينظم المشتريات العامة، بما في ذلك المعايير والإجراءات لمنح العقود العامة، وتحديد السلطات والهيئات الرقابية المسؤولة، وتوفر آليات التنفيذ والمراجعة، ودرجة شفافية وسهولة عمليات الشراء، ومدى دمج اعتبارات مكافحة الفساد، ومشاركة أصحاب المصلحة غير الحكوميين، والاستثناءات أو الأنظمة الخاصة المطبقة.

ينظم القانون رقم 49 لعام 2016، كما تم تعديله بموجب القانون رقم 74 لعام 2019 والقانون رقم 1 لعام 2024، المشتريات العامة في الكويت. ويشمل القانون أحكاماً تهدف إلى حماية الأموال العامة، ومنع تضارب المصالح، وتبسيط عمليات الشراء. واستناداً إلى هذه القواعد العامة، توضح عدة أحكام مؤسسية وإجرائية كيفية إدارة المشتريات عملياً. وتنشئ المادة 4 وكالة مركزية للمناقصات العامة، مكلفة ببدء إجراءات الشراء واتخاذ قرارات بشأن العروض. وتنص المادة 7 على إنشاء لجنة فنية مسؤولة عن وضع معايير تصنيف المقاولين بناءً على القدرات المالية والفنية، وتقييم المناقصات، وتقديم توصيات للسلطة الإدارية. وتكلف المادة 9 الوكالة المركزية بدور وضع سياسات الشراء، وإصدار الإرشادات، وتنفيذ برامج التدريب لتعزيز القدرات البشرية والمهنية في قطاع المشتريات العامة.

ولتعزيز الشفافية، تتطلب المادة 10 من جميع السلطات المتعاقدة نشر إجراءات الشراء على موقع رسمي والسماح بتقديم المناقصات إلكترونياً.

ولردع الفساد، يفرض القانون عقوبات مالية على الأطراف المتعاقدة التي لا تفي بالتزاماتها.

ولضمان العدالة الإجرائية، تزود المواد 77-81 المتقدمين بمناقصة بآلية لاستئناف القرارات أمام السلطة المختصة في المشتريات.

وأخيراً، تستثني المادة 2 قطاعات وكيانات معينة، مثل قطاع الدفاع والبنك المركزي الكويتي، من نطاق قانون المشتريات العامة.

ولا تنص التشريعات الوطنية صراحة على دور رسمي لأصحاب المصلحة غير الحكوميين، مثل منظمات المجتمع المدني، في تقييم أو مراقبة ممارسات الشراء.

توصيات

- وضع تعريف قانوني واضح للشفافية.
- تضمين تشريعات مكافحة الفساد أحكاماً صريحة بحظر التلاعب والتواطؤ في المناقصات واتفاقيات تقاسم السوق في منح العقود العامة.
- إشراك جهات فاعلة غير حكومية، مثل منظمات المجتمع المدني، في رصد وتقييم المشتريات العامة.
- سن تشريعات تتطلب نشر بيانات ما قبل الميزانية وميزانيات مبسطة للمواطنين.
- اعتماد إطار قانوني يفرض معايير لتقديم الخدمات رقمياً.
- اعتماد قانون مخصص للإشراف والإرشادات الأخلاقية في استخدام التقنيات الرقمية.

2500483A

www.unescwa.org

E/ESCWA/CL6.GCP/2025/ABLF/1/Series.3/CP/Kuwait